

دراسة تحليلية وقياسية لآثر تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015

د. صديقي احمد

أستاذ محاضر "أ" بجامعة أدرار عضو
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
بجامعة أدرار - الجزائر
seddiki_ahmed@yahoo.fr

أ. العشي وليد

طالب دكتوراه بجامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري
الإفريقي بجامعة أدرار - الجزائر
oualidlachi@yahoo.fr

الملخص

من خلال هذه الورقة البحثية سنقوم بدراسة اثر تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد باعتماد الناتج الوطني الخام (PIB) كمؤشر جزئي للقدرة التنافسية الاقتصادية، وسنحاول إسقاط ذلك على حالة الاقتصاد الجزائري عبر دراسة قياسية تحليلية لآثر سعر الصرف على الناتج الوطني الخام باستعمال سلاسل زمنية خلال الفترة 1990-2015 وتقديره ثم اختبار النموذج الأنسب للاقتصاد الجزائري، وتحليل النتائج من اجل إظهار مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على الناتج المحلي الخام.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التنافسية، الناتج الوطني الخام، الاقتصاد الجزائري.

Abstract;

Through this paper we will study the impact of exchange rate on the economic competitiveness by adopting the national Gross Domestic Product (GDP) as a partial indicator of economic competitiveness, and we will try to project it on the Algerian economy case through empirical and analytical study of the impact of exchange rate on the national GDP during 1990-2015 and estimate the most appropriate model for Algerian economy. And analyse the results to show the degree of impact.

Keywords: exchange rate, the economic competitiveness, the national GDP, Algerian economy.

مقدمة

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق مستوى مقبول من التنافسية على المستوى الدولي واعتباره كأهم رهان اقتصادي لها منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، حيث اتسمت صادراتها بهيمنة قطاع المحروقات عليها، فهي تعمل على التنوع في هيكل الصادرات في ظل التكيف مع أسعار الصرف وضبط قيمة الدينار الجزائري بالشكل الذي يدعم برامج تطوير هيكل الصادرات وتحقيق تنافسياتها على المستوى الإقليمي والدولي.

ولقد أخذ سعر الصرف جزءا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية وذلك لكونه سعرا هاما لمتغير اقتصادي عظيم التأثير على النشاط الاقتصادي، لذلك أولت الجزائر لسياسة سعر الصرف اهتماما من أجل تدعيم تنافسية اقتصادها على غرار الكثير من الدول خاصة المتقدمة منها، والتي نجحت في ذلك من خلال آليات سعر الصرف.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري، مباشرة بعد الاستقلال - نظام سعر الصرف الثابت-مرتبط بالفرنك الفرنسي. ثم مع بداية السبعينات عرف نوع من الاستقلالية ففي 1973 تم ربطه بسلة من العملات الصعبة مكونة من 14 عملة، ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي وبالتالي تبني نظام صرف مابين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لان معظم صادرات الجزائر 97% عبارة عن المحروقات وتقيم بالدولار. وبعد تبني البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي وتطبيق مناهج اقتصاد السوق في بداية التسعينات قامت السلطة النقدية في الجزائر بتبني نظام سعر

الصرف المرن المدار ابتداء من عام 1996 لتستعمله كآلية في السوق الدولي؛ إلى جانب الدور المهم الذي يتأتى من الآثار التي يتركها تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة، والميزان التجاري بصفة خاصة؛ حيث ينعكس على الصادرات في تحقيق ميزة تنافسية لها، وبالتالي زيادة دعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

1- الإشكالية:

بناء على ما سبق فمن أهم المؤشرات التي يتم استعمالها على المستوى الدولي لدراسة التنافسية لأي اقتصاد هو معدل الصرف الحقيقي الفعلي الذي يعتبر مؤشر شامل للاقتصاد الكلي، وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر في مناقشة، ودراسة موضوع التنافسية ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015 ؟

2- الدراسات السابقة :

نظرا لما يكتسبه موضوع تغيرات سعر الصرف من أهمية بالغة في الاقتصاد وخاصة أثره على التنافسية، دفع بالعديد من الباحثين إلى تناول هذا الموضوع باهتمام كبير، وبعد المسح المكتبي وجدنا من أهم الدراسات ما يلي:

-دراسة مولاي بوعلام : بعنوان سياسات سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة(1990-2003)، قدمها عام 2005؛ وأهم ما تناولته هذه الدراسة هو التطرق إلى أهم المراحل التي مرّت بها سياسة سعر الصرف في الجزائر منذ 1990 حتى 2003، بالإضافة إلى القيام بدراسة قياسية لآثر تغيرات سعر الصرف على متغيرات

الدراسة للاقتصاد الكلي الجزائري خلال فترة الدراسة، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي حال دون تحقيق هدف تخفيض العملة في تحفيز الصادرات الجزائرية.

- دراسة زواوي الحبيب: بعنوان **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية دراسة حالة الجزائر**، والتي قدمها عام 2010؛ حيث تطرق إلى علاقة سعر الصرف بمؤشرات قياس التنافسية، كما قام بدراسة قياسية لآثر سعر الصرف على مؤشرات التنافسية، وقد تم التوصل إلى أنّ سعر الصرف لا يفسر إلا 20% من نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2006 كون أنّ أسعار المحروقات هي التي تتحكم في تطور النمو الاقتصادي الجزائري.

ونظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط بين سعر الصرف ومؤشرات تنافسية الاقتصاد لدولة ما، والتي سنقوم بتحليل بعض جوانب هذه العلاقة، وبالخصوص أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشرات التنافسية، إرتائنا إلى القيام بدراسة تحليلية قياسية لإظهار مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري؛ كما قسمنا هذه الدراسة إلى :

أولاً: الإطار النظري لسعر الصرف ؛

ثانياً: دراسة تحليلية لتطور معدلات الناتج الداخلي الخام كأهم متغير جزئي للتنافسية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة؛(1990-2015)؛

ثالثاً: دراسة تطبيقية لآثر تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة؛(1990-2015).

أولاً : الإطار النظري لسعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا بارزا في العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يهدف إلى تحقيق وتوفير مقومات الاستقرار الاقتصادي، ولسعر

الصرف حساسية كبيرة تجاه عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، قد تؤثر في اتجاهاته بالسلب أو بالإيجاب، لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية هذا ما يدفعها إلى تبني صيغ لسعر الصرف مناسبة لها، وذلك حتى تحسّن من مستوى تنافسية اقتصادها.

1- مفهوم سعر الصرف

لسعر الصرف مفاهيم عدّة سنقوم بعرض بعضها منها، كما سنتطرق إلى أهداف سعر الصرف وكذا العوامل المؤثرة فيه.

1-1- تعريف سعر الصرف: يمكن تعريفه على أنه "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"¹. كما يعرف أيضا "هو سعر عملة بعملة أخرى. يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات"².

يعتبر سعر الصرف بأنّه: " ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية؛ حيث أنّ دول أخرى ترى أنّ سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة."³

فالملاحظ أنّ سعر الصرف يعتبر أداة تربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، فهو من بين الوسائل الهامة التي تؤثر على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصادرات وتكلفة الموارد بالزيادة أو بالنقصان، وبالأخص على التضخم.

¹ الطاهر لطرش، "تقنية البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 95.

² Serge d'Agostino, Marc Montoussé, Alain Chaffel, Jean-Marc Huart, " 100 fiches pour comprendre la mondialisation", Edition Bréal, 2006, p 172.

³ زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 44.

1-2- أهداف سعر الصرف : عموماً فإن سعر الصرف يهدف إلى ما يلي¹:

- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسّن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم وتحسّن في مستوى تنافسية المؤسسات. وعلى المدى القصير يساهم في انخفاض تكاليف الاستيراد مما يؤثر إيجاباً على انخفاض مستوى التضخم المستورد؛

- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي سنتطرق إليه في المطلب الموالي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير؛

- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية المختلفة؛

- **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض قيمة العملة من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. مما يشجّع الصادرات.

1-3- العوامل المؤثرة في سعر الصرف : هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف تتمثل في عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية كما يلي :

• **العوامل الاقتصادية:**

- **مستويات الأسعار النسبية:** حسب نظرية تعادل القوة الشرائية؛* عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة

¹ "أسعار صرف العملات"، اضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، 2011، العدد الثاني عشر، ص 5.

* نظرية لـ Gustav Cassel 1920 ساهم من خلالها في تحديد كم ينبغي للدول الأوروبية لتغيير قيمة عملاتها وأسعارها لمكافحة التضخم السائد بعد الح. ع. 1. وكذلك أكد من خلالها "أنّ القيمة الخارجية لعملة دولة معيّنة، تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها

- الوطنية نحو الانخفاض بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، والعكس صحيح.
- **السياسات الضريبية:** تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)؛ لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.
 - **تفضيل السلع الأجنبية على السلعة المحلية:** زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.
 - **الإنتاجية:** في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار الأجنبية وتظل تحقق أرباح والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة الوطنية للارتفاع.
 - **ارتفاع معدلات الصرف للعملة الأجنبية:** الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية تجاه هذه العملات.
 - **معدل التضخم:** يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.
 - **الديون الخارجية:** تعد المديونية الخارجية واحدة من الأعباء التي تنقل كاهل الاقتصاد الوطني، وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد فوائد لا الأقساط الأصلية؛ وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة القائمة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى"

- **أسعار الفائدة:** تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار؛ مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.
 - **التدخلات الحكومية:** في أسعار الصرف سواء مباشرة أو غير مباشرة.
 - **قانون العرض والطلب:** فكلما زاد الطلب على العملة زادت قيمة العملة والعكس صحيح.
 - **العوامل الأخرى:**
 - **الحروب والكوارث الطبيعية:** والتي تؤثر في الاقتصاديات الوطنية للدول، إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى كالأزمة الأوكرانية (أزمة القرم 2014) التي أثرت في عملة اليورو.
 - **الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها.¹
 - **الخبرة في اسواق المال:** خبرة المتعاملين في اسواق المال وقوتهم التفاوضية، والأساليب المستخدمة في عملياتهم المختلفة من شأنها أن تؤثر على سعر صرف العملات.²
- 1-4- صيغ وأنظمة سعر الصرف**
- في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة؛

¹ رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 46.

² رشاد العصار، عليان الشريف، المرجع السابق، ص 47.

إنّما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها ومعناها الخاص، وأنّ المقصود بنظام سعر الصرف مجموعة من القواعد التي تحدّد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي.

1-4-1- صيغ سعر الصرف: لسعر الصرف عدة صيغ:

● **سعر الصرف الاسمي:** الذي يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عما يمثله هذا السعر من قوة شرائية؛ وبالتالي فهو لا يبيّن حقيقة قيمة العملة إذ لا يعتبر معيارا ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية نظرا لإهماله عنصر التضخم¹.

● **سعر الصرف الحقيقي:** هو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلّبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدّلات التضخم، باعتبار أنّه يأخذ في الحسبان التقلّبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطهما بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي * (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية).

وتمثّل هذه العلاقة بالرموز تكون كالتالي:

$$TCR = TCN \times (IP_{loc} / IP_{etr})$$

وبما أنّ مؤشّرات أسعار الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين

¹ محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2005، ص75

الرئيسيين، فهي إذن تعبّر عن مدى تغيّر القوة الشرائية المرجّحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدلّ على انخفاض هذه الأخيرة، والعكس صحيح.¹

● **سعر الصرف الفعلي:** يعرّف على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمّنة في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم، إعانات مالية... الخ.² ويعرّفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية؛ حيث ترجّح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة؛ بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.³

● **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** إنّ اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي طرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، حيث أنّ مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القدرة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هو أكثر توفراً وينشر بصفة عادية، أما مؤشر الناتج المحلي الإجمالي فيمكن أن يستعمل لكنّه ينشر بتأجيل معتبر بالإضافة أنّه لا يصلح لقياس القوة الشرائية لدول ذات معدلات تضخم عالية.⁴ وعلى المستوى العملي يتمّ المتاجرة مع العديد من الدول كما يتمّ تبادل الكثير

¹ Peyrerd Josette, "risque de change", librairie vuibert – paris- 1986,p 70

² محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص76.

³ Larbi Dohni ; Canol Hainaut, « les taux de change » éditions de Boeck. université Bruxelles. Belgique 2004 p16

⁴ العباس بلفاسم، "سياسات أسعار الصرف"، المعهد العربي للتخطيط سلسلة تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد 23، 2003، ص12

من العملات بأسعار صرف مختلفة، هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للواردات والصادرات؛ ولهذا يتم الانتقال من سعر الصرف الثنائي الحقيقي (بين دولتين) إلى سعر الصرف الحقيقي المتعدد (أكثر من دولتين)، وعلى هذا الأساس نستعمل متوسط مرجح لحصة التجارة مع كل بلد إذا أردنا قياس متوسط سعر السلع بالمقارنة مع كل العملاء التجاريين، ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقاً من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات أو متوسط الاثنين معاً، ويعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد، يعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً أو بكل بساطة سعر الصرف الفعلي، وهو المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً.¹

يمكن كتابة معادلة سعر الصرف الفعلي باستعمال المعادلة الخطية اللوغارتمية؛ حيث سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCR_{ef} هو السعر الفعلي الاسمي e_{ef} معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية، والمحلية.

$$TCR_{ef} = e_{ef} + f(p^*) - p$$

$$e_{ef} = \sum_{i=1}^n a_i e_i$$

$$f(p^*) = \sum_{i=1}^n a_i p^i$$

حيث : a : أثقال التجارة الخارجية الثنائية؛

e_i : أسعار الصرف الاسمية الثنائية؛

P^i : مستوى سعر الدول i التي يتاجر معها.

¹ العباس بلقاسم، نفس المرجع والصفحة.

- **سعر الصرف التوازني:** هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أنّ سعر الصرف التوازني e_t^* يمثّل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدّل طبيعي؛ بالتالي فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلّة. إنّ الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أنّ الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. لهذا فإنه ومن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير مجراه، ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.¹

كما يمكن تعريف سعر الصرف التوازني حسب تعادل القوّة الشرائية

في أي سنة بالنسبة للصرف التوازني

$$e^* = e_0^* \times [(p / p_0) / (p^* / p_0^*)]$$

حيث: P_0, P_0^* : هي الأسعار المحلية والخارجية في سنة الأساس؛

e_0^* : هو سعر الصرف التوازني في سنة الأساس؛

اختيار سنة الأساس يكون فيها سعر الصرف الاسمي معادلاً لسعر الصرف التوازني. فإنّنا نستطيع استعمال هذه المعادلة لحساب سعر الصرف التوازني ويتحدّد e_0^* يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة توازن أو في حالة اختلال طويل الأجل. وباستعمال تعريف سعر الصرف الحقيقي حسب تعادل القوّة الشرائية.

$$TCR = (e \times p^*) / p$$

وبالتعويض عن p و p^* فإنّنا نحصل على :

$$TCR = [(e_0^* \times p_0^*) / p_0] \times (e / e_{PPA}^*)$$

¹ العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، المرجع السابق، ص 15

حيث PPA يمثل تعادل القوة الشرائية*.

أي أنّ سعر الصرف الحقيقي يقيس الانحراف عن سعر الصرف التوازني. إنّ انخفاض سعر الصرف الحقيقي يدلّ على أنّ سعر الصرف الرسمي ينخفض تحت مستواه التوازني، وهذا يحدث عندما يكون التضخم المحلي مرتفعاً وتخفيض العملة غير كاف لتصحيح الاختلال. بالمقابل يبقى سعر الصرف الحقيقي ثابتاً عندما يعادل سعر الصرف الاسمي فارق التضخم¹.

إنّ مفهوم سعر الصرف التوازني حسب (PPA) محدود لأنّه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف مثل صدمات حدود التبادل، وتدفقات رأس المال².

* يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساساً هاماً عند دراسة وتوقع تحركات سعر الصرف وتعود صياغة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي Gustav Cassel وتقر هذه النظرية إن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعمليتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني؛ "التمويل الدولي" دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى، 2008م. ص. 99.

² د. سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية: نظرية وتطبيق" دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008 ص 156-157.

1-4-2- أنظمة سعر الصرف:

- أنظمة الصرف الثابتة: يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية لنظم الصرف الثابتة وهي:¹
 - **سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة:** فيه يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة، والاستقرار كالدولار البيورو... الخ.
 - **سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات:** في هذا النظام؛ يتم ربط سعر صرف عملة البلد بسلة من العملات أو بسلة من حقوق السحب الخاصة وذلك انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، من الأسباب الرئيسية التي تدفع السلطات النقدية إلى اعتماد هذا النمط هو تخفيض المخاطرة، وتفاذي حالة عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف، والذي يؤثر بشكل مباشر على مختلف القرارات الاقتصادية كالاستثمار والتجارة الخارجية والإنتاج. في الحقيقة هذا النظام تقريبا اندثر وأصبح غير مطبق على الساحة الاقتصادية الدولية نظرا لبروز ظاهرة العولمة، والتحرر المالي الدولي وهشاشته أمام الأزمات العالمية.
 - **سعر الصرف الثابت المرن:** أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.²

¹ Azin Eftikhari, « Régimes de change (déclarés) et régimes de change (effectifs) », centre d'études en Macroéconomie et Finance Internationale CEMAFI, Université de Nice- Sophia Antipolis, 08/2006, p11.

² Mandher cherif, "les taux de change", revue les essentiels de la banque, juin 2002, p87

- أنظمة الصرف المرنة أو التعويم: في هذا النظام لا يوجد معيار يعتمد عليه لتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الصعبة، إنما يتم تحديد قيمتها من جهة على أساس قانون العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، ومن جهة أخرى على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية. قد تتبّع الدولة نظام التعويم المدار كحال الجزائر، على غرار معظم الدول النامية حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس المستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، أو تستخدم نظام التعويم الحر كالولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته وقابليته للتعديل.¹

1-5-1- علاقة سعر الصرف بالتنافسية

سنحاول دراسة علاقة سعر الصرف بالتنافسية من خلال توضيح أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشرات. النمو الاقتصادي والمبادلات التجارية.

1-5-1- العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي:

سنحاول دراسة علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي، وكيف أنّ المتغيرات المختلفة المرتبطة بسعر الصرف تؤثر على النمو. فحسب دراسة Lahreche- Revil 1999 تظهر العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو باليتين²: الأولى تعكس التأثير الذي يمارسه

¹ Berger pierre, " la monnaie et ses mécanismes", édition bouchene, Alger, 1993, p 73

² Lahreche-Revil, "Taux de change réel et croissance: perspectives pour une zone euro en Méditerranée", revue d'économie financier, n° 52,1999, Mars, p32

سعر الصرف الحقيقي على حركات رأس المال على شكل استثمار أجنبي مثلا التي بالإمكان إضافتها إلى الاستثمار المحلي، انخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفّض من التكلفة الثابتة دوليا وزيادة التنافسية ومن قيمة رؤوس الأموال المستثمرة بالعملة الأجنبية، أما الآلية الثانية تبين تأثير سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري؛ وذلك بتأثيره على الصادرات التي تسمح بزيادة عملية تدريب واكتساب المهارات؛ وبالتالي مخرجات مناسبة لتراكم المعارف، إذن سعر الصرف الحقيقي يحدد تراكم رأس المال البشري من خلال الأثر على الصادرات ورأس المال المادي بالأثر على الاستثمار المباشر.

من أجل إظهار أثر تخفيض سعر العملة على الدخل الوطني، ميّز Alexandre بين أثرين هما: أثر الموارد المعطلة أي الاستخدام غير الكامل للموارد، وأثر شروط التجارة.

- أثر الاستخدام غير الكامل للموارد: إنّ تخفيض العملة يؤدي إلى تخفيض النشاط الاقتصادي، فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وارتفاعه على السلع المحلية بمعنى ارتفاع حجم الصادرات الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الدخل الوطني، ما يدفع بالدولة إلى البحث عن الطاقات الكامنة وغير المستغلة في الإنتاج لتلبية؛ واستيعاب الطلب الأجنبي، واستعمال هذه الموارد تعتبر بمثابة الزيادة في الدخل.
- أثر شروط التجارة الخارجية: إنّ تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تدهور حدي في معدلات التبادل، الذي يترتب عليه تدني مستوى الدخل ويؤثر بالإيجاب على الميزان التجاري.

- كما أنّ هناك عدة دراسات فيما يخص أثر تغيرات سعر الصرف على النمو ونذكر منها:
- Gylfason و Radetzki 1990 فيما يخص مستوى الأجور قناة إبلاغ لتغيرات سعر الصرف؛
 - Khan و Knight سنة 1985 اللذان اثبتا أنّ تخفيض قيمة العملة بنسبة 10 % تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الخام بنسبة 1.1 %؛
 - بالنسبة للدراسة التي قامت بها الجريدة الدولية للبحوث المالية والاقتصادية سنة 2008 على أثر تخفيض سعر الصرف على مستوى الإنتاج والنمو لحالة دول OCDE أثبتت أنّه على المدى الطويل يكون لعملية تخفيض العملة أثر سلبي بالنسبة لنمو الإنتاج.
 - أثبتت الدراسة التي قام بها Collins et Razin 1997 أنّ المبالغة في قيمة العملة الوطنية تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي، وأنّ التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعدم معرفة وضعية الأسعار النسبية. إنّ اختلال سعر الصرف يحدث آثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد¹.
- وقد أثبتت الدراسات التجريبية وجود علاقة سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي؛ كما أضافت هذه الدراسات انه قد تكون هناك عواقب على المدى الطويل أكثر من الآثار على المدى القصير على تنافسية البلد محل الدراسة. وفي بعض الحالات كل اختلال مؤقت وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي قد يؤثر على النمو في الأجل

¹ Collins S.M, On becoming more Flexible: Exchange Rate Regimes in Latin America and the Caribbean", Journal of Development Economics, Vol 51/1996, p; 132.

الطويل، فسعر الصرف الحقيقي لا يعد محددًا نظاميًا للنمو الاقتصادي ولكن عاملاً محفزًا، فانخفاض سعر الصرف قد يكون له انعكاس إيجابي في الأجل الطويل على النمو¹.

1-5-2- العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري:

إنّ انخفاض سعر العملة الوطنية يعني بالنسبة للمواطنين ارتفاع سعر الواردات الأجنبية، حيث يضطر الداخل بعد تخفيض سعر العملة إلى دفع عدد أكبر من وحدات النقد الوطنية للحصول على وحدات النقد الأجنبية. أما بالنسبة للخارج فيعني تخفيض سعر العملة انخفاض سعر الصادرات المحلية فيصبح بإمكان التجار بالخارج الحصول عليها في هذه الحالة بكلفة أقلّ بعملاتهم المحلية. غير أنّ الواقع أكثر تعقيداً من ذلك؛ فالتغيرات التي تنجم عن تخفيض سعر العملة مرتبطة إلى حد كبير بمرونة الطلب؛ أي مدى حساسية ومرونة الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات؛ إذ لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية الميزان التجاري، النتيجة النهائية عليه تبقى غير مؤكدة. والشرط اللازم لكي يؤدي تخفيض العملة إلى تحسّن في الميزان التجاري كما وضّحه كلا من Marshall و Lerner؛ إذ يجب أن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على المستوردات أكبر من الواحد الصحيح.

وحسب منهج المرونات الذي يعتمد في تحليله لآثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري على كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات. ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

¹ Lahreche-Revil, "Taux de change réel et croissance: perspectives pour une zone euro en Méditerranée", opcit.p32.

قد يدلّ على ارتفاع أسعار السلع الأجنبية؛ هذا ما يؤدي ليس فقط إلى انخفاض الطلب المحلي على السلع الأجنبية؛ وإنما سيزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية؛ فحسب Charles 2005 يمكن تلخيص هذين التأثيرين على الميزان التجاري CA الذي يمثّل صافي الصادرات¹:

$$BC (q) = X (q) - M (q)$$

حيث:

BC: الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي؛

X: قيمة الصادرات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي؛

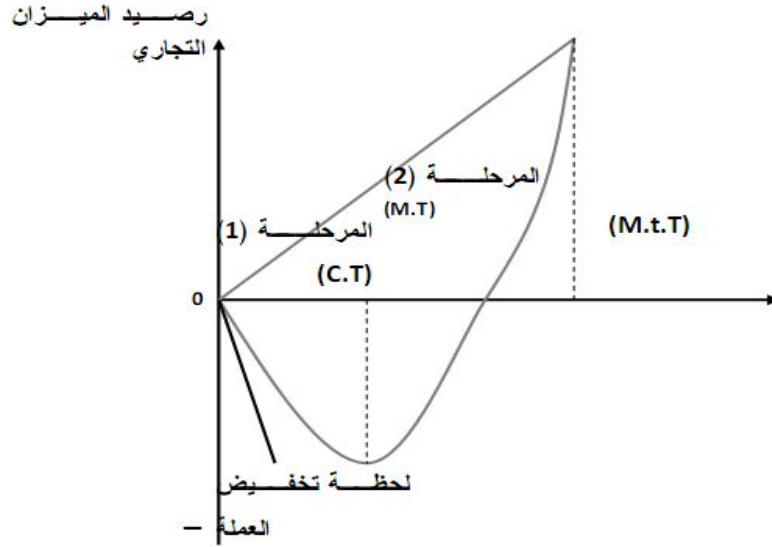
M: قيمة الواردات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي، بارتفاع

سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الواردات من السلع الأجنبية وارتفاع حجم الصادرات.

عادة يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الاقتصاديات المفتوحة، هذا التغير يختلف أثره في المدى القصير عنه في المدى الطويل، ذلك راجع إلى أنّ الكميات المتاجر بها عادة يتم تكيفها ببطء نظرا لتحركات سعر الصرف. والعديد من الاقتصاديين يرون أنّ الميزان التجاري سينخفض في البداية استجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية لكن سرعان ما ترتفع الصادرات وتنخفض الواردات نتيجة لهذا الانخفاض؛ وبالتالي تحسن الميزان التجاري وهذا ما يعرف بـ (J-curve)

شكل المنحنى (J)

¹ Charles Van MARREWIJK, Basic Exchange Rate Theories, Discussion Paper, centre for international economic studies, imf, February 2005 p.11..



المصدر: سمية زرار، بشير الزعبي وطالب عوض "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، دراسات العلوم الادارية، المجلد 36، العدد 2، 2009.

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل، الذي يعبر على مرحلتين، الأولى وهي في المدى القصير (أقل من سنة) ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي؛ حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود؛ حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات بالعملة التي اتفق على التسوية بها.

أما المرحلة الثانية وتظهر في المدى المتوسط (ما بين سنة وأربع سنوات) ويكون للتخفيض آثار ايجابية على الميزان التجاري، حيث يصبح البلد مستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، هذا من جهة ومن جهة ثانية ترتفع صادراته كون أن أسعارها

بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة.¹

ثانياً: دراسة تحليلية لتطور معدلات الناتج الداخلي الخام كأهم متغير جزئي للتنافسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

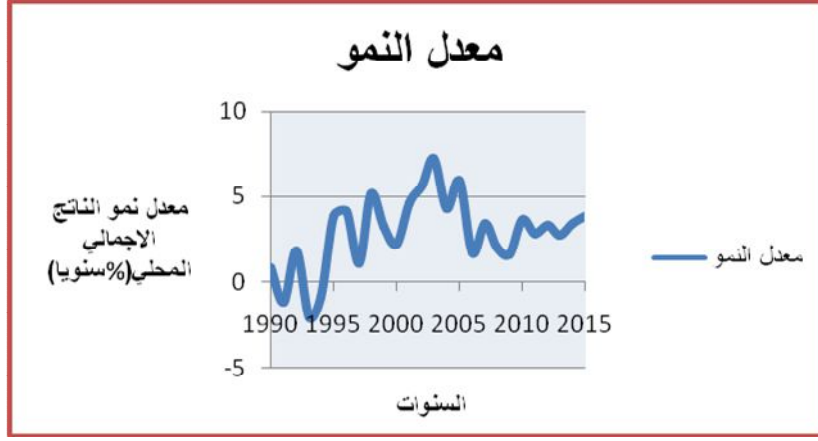
حتى يتم الإلمام أكثر بالعلاقة بين تقلبات سعر الصرف وتنافسية الاقتصاد الجزائري؛ التي بالأساس يعبر عنها بمعدل نمو الناتج الإجمالي الخام حسب الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تطرقنا إليها.

تحليل تطور معدل نمو الاقتصاد الجزائري

مرّ الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل خلال فترة الدراسة متأثراً بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية، وهذا ما يقسّر تقلبات معدل النمو الاقتصادي الموضح في المنحنى التالي:

منحنى بياني يوضح تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة 1990-2015

سمية زرار، بشير الزعبي وطالب عوض "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري"¹ الجزائري (1970-2004)، دراسات، العلوم الإدارية المجلد 36، العدد 2، 2009



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لإحصائيات البنك الدولي
لتحليل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سنقوم بتجزئة فترة دراستنا
إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى 1990-1999 شهدت بداية هذه الفترة معدلات نمو سلبية أو ضعيفة نتيجة لتراجع سعر البترول وبداية الأزمة السياسية أو ما يسمى بالعيشية السوداء التي مرّت بها البلاد مما أثر سلبا على الاستهلاك والاستثمار الوطني وارتفاع المديونية الخارجية، وهذا ما حثّ على الحكومة ترشيد نفقاتها في إطار الإنفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في 1992 و1994 ما سبّب تخفيض النفقات العمومية، وضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وتسجيل معدلات نمو سلبية كنتيجة لذلك، وبعد سنة 1994 يلاحظ تحسن في معدلات النمو إذ سجلت 1995 أول معدّل إيجابي بعد عدة سنوات من النمو السلبي بـ 3.8% ليتحسن أكثر في 1996؛ في حين بلغ أدنى مستوياته في السنة التي بعدها ليبلغ أعلى معدلاته في 1998 بـ 5.1% ويرجع ذلك إلى تطبيق الجزائر لبرامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، على الرغم من هذا الانتعاش الذي عرفته معدلات النمو إلا أنها تبقى غير كافية وهشة

لاعتمادها على قطاع المحروقات.

المرحلة الثانية 2000-2015: عرف النمو خلال بداية فترة الدراسة ارتفاع وتحسن متزايد نظرا لانتعاش أسعار المحروقات وتحسن بيئة الاستثمار بتحسين الأوضاع الأمنية؛ الأمر الذي رفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية بتطبيق سياسات تنموية، وانعكاس ذلك على تحفيز الطلب الداخلي في الاستهلاك والاستثمار وزيادة حجم الإنفاق العام وانتعاش الصادرات لكن بعد 2007 شهدت معدلات النمو تراجعاً تزامناً مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، وضعف النمو العالمي وتأثيراتها في الطلب العالمي على البترول الذي انخفضت أسعاره وبالتالي انخفاض قيم الصادرات الجزائرية.

وإن اختلفت الأسباب إلا أن الأوضاع السابقة قد تكررت مع نهاية سنة 2014 أين تسببت في صدمة بترولية أثرت على أسعار المحروقات التي انخفضت بـ 50% خلال 6 أشهر فقط؛ مما أثر سلباً على معدلات النمو في الجزائر من 3.8% في سنة 2014 إلى 3.4% في سنة 2015 مع أن المعدل الأمثل الذي تسعى إليه الحكومة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها منذ 2001 هو 7%.

ثالثاً : دراسة تطبيقية لآثر تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015

سنقوم بدراسة تطبيقية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف والقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، ولهذا سنحاول تمثيل هذه العلاقة في نموذج قياسي وباستعمال برنامج (Eviews-09) يمكننا تقدير هذا النموذج.

1- تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج

1-1- تحديد متغيرات الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية للعلاقة التي تربط بين سعر الصرف كمحدد خارجي للقدرة التنافسية، والنتائج الداخلي الخام كأهم مؤشر جزئي للتنافسية، وبالإستعانة بالشكل النظري لدالة الإنتاج الكلي " كوب دوغلاس"، حاولنا صياغة نموذج بصيغ مختلفة يسمح لنا بدراسة إشكالية الدراسة المتمثلة في دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015؛ حيث يتكون هذا النموذج من متغيرات مستقلة ومتغير تابع وذلك كالآتي:

• المتغيرات المستقلة:

- **tch**: سعر الصرف؛

- **k**: يمثل الاستثمار المحلي ويقابله رأس المال في دالة كوب دوغلاس؛

- **emp**: يمثل العمالة في الاقتصاد ويقابله حجم العمالة في دالة كوب دوغلاس.

• المتغير التابع:

- **pib**: الناتج المحلي الإجمالي ويقابله الإنتاج الكلي في دالة كوب دوغلاس

2- صياغة النموذج:

بعد تحديد متغيرات الدراسة قمنا بصياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$Pib=F(tch,k,emp)$$

وهذا النموذج سنقوم بدراسته حسب أربع صيغ وهي:

1- الصيغة الخطية

$$pib=a_0+a_1(tch)+a_2(k)+a_3(emp)+u_i$$

حيث: a_0 : تمثل معامل ثابت

$a_1 . a_2 . a_3$: تمثل معلمات النموذج و u_i يمثل الخطأ العشوائي

2- الصيغة اللوغارتمية المزدوجة

$$lpib=a_0+a_1(ltch)+a_2(lk)+a_3(lemp)+u_i$$

3- الصيغة شبه اللوغارتمية

$$pib=a_0+a_1*(ltch)+a_2*(lk)+a_3*(lemp)+u_i$$

4- الصيغة الأسية

$$lpib=a_0+a_1*(tch)+a_2*(k)+a_3*(emp)+u_i$$

3- تقدير واختبار نموذج الدراسة

1- تقدير النموذج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد

الجزائري خلال فترة الدراسة واعتمادا على البيانات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي بقيم حقيقية، والفعلية بالنسبة لسعر الصرف وباستعمال برنامج (Eviews 09). كانت نتائج تقدير أثر تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): نتائج تقدير النموذج

النموذج الأساسي	النموذج شبه لوغاريتمي	النموذج اللوغاريتمي المزدوج	النموذج الخطي	
2.97 (15.70)***	-260.14 (-0.87)***	-3.91 (1.83)**	-15.95 (-0.98)***	الثابت
-0.002 (-0.98)*	3.29 (0.33)***	-0.08 (-1.14)***	-0.07 (-0.35)***	سعر الصرف
0.01 (4.22)*	72.56 (7.98)*	0.52 (7.15)*	1.63 (7.68)*	الاستثمار المحلي
0.0001 (3.6)*	13.31 (0.36)***	0.79 (2.70)**	0.009 (2.24)**	العمالة في الاقتصاد
%94.16	%96.13	%97.25	%96.14	معامل التحديد R ²
%93.37	%95.61	%96.87	%95.62	معامل التحديد المصحح
118.36	182.63	259.58	182.93	إحصاء فيشر F
1.22	0.98	1.39	1.41	درين وواتسن DW

t - table $t_{0.01} = 2.831$, t - table $t_{0.05} = 2.0739$,
مستوى معنوية 10%:***

F - table $(3 - 21)_{0.05} = 3.070$, f - table $(3 - 21)_{0.01} = 4.870$,
مستوى معنوية 5%: **

D - W_{0.05} ($d_L = 1.08$, $d_U = 1.66$) , * : مستوى معنوية 1%
المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال Eviews 9

ويعد تقدير النموذج السابق بطريقة المربعات الصغرى MCO (Moindre Carré Ordinaire) والمطبقة على صيغته الأربع، تم انتخاب الصيغة الثانية كأفضل نموذج لتمثيل العلاقة بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي بعد مقارنة مختلف المعايير الإحصائية المتمثلة في (معامل التحديد، قيمة إحصائية فيشر ومؤشر Akaike و Schwarz)

2- اختبار النموذج: لاختبار النموذج سنقوم بالاختبارات التالية¹:

1-2 اختبار ستيودنت student:

يقوم هذا الاختبار على احتمال فرضية العدم H_0 وفرضية الإثبات H_1 والموضحة كما يلي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: a_1 = 0 \text{ المعلمة غير معنوية} / t_t > t_c \\ H_1: a_1 \neq 0 \text{ المعلمة معنوية} / t_c > t_t \end{array} \right.$$

تشير قيمة t لاختبار student ستيودنت إلى عدم معنوية معلمة سعر الصرف عند مستوى معنوية

5% ($t_t = 2.69 < t_c = -1.14$) مما يدل على قبول فرضية العدم $H_0: a_1 = 0$ كما يظهر بالمقابل معنوية معلمة الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية 1% ($t_t = 2.83 > t_c = 7.15$) أما متغير العمالة في الاقتصاد فهو معنوي عند مستوى معنوية 5% ($t_t = 2.069 > t_c = 2.70$).

2-2 اختبار إحصائية فيشر Fisher:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : a_1 = a_2 = a_3 = 0 / F_t > F_c \\ H_1: a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq 0 / F_c > F_t \end{array} \right.$$

تدل قيمة فيشر $F = 259.58$ على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 1% حيث:

$$F_c = 189.65 > F_{(21,3.1\%)} = 4.76 \text{ إذن نقبل } H_1.$$

3-2 اختبار ديرين واتسن Durbin-Watson (DW):

لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء نستعمل اختبار DW حيث تدل قيمة $DW = 1.39$ والتي تنتمي إلى المجال $[1.14, 1.4]$

$d_U=1.65$ وهي منطقة القرار غير الحاسم.
وفي نفس السياق حتى يتم التأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي
للأخطاء نستعمل اختبار Breusch Godfrey

$$\left. \begin{array}{l} H_0 : \varphi = 0 \\ H_1 : \varphi \neq 0 \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{ليس هناك ارتباط ذاتي للأخطاء} \\ \text{هناك ارتباط ذاتي للأخطاء} \end{array}$$

احتمالات النموذج أكبر من مستوى المعنوية ($0.24 > 0.05$) منه:
نقبل الفرضية H_0 أي أنه ليس هناك ارتباط ذاتي للأخطاء.

4-2 اختبار Breusch-Pagan-Godfrey :

$$\left\{ \begin{array}{l} F_c < F_t \quad H_0: \sigma(1) = \sigma(2) = \sigma(3) = \sigma(n) \\ F_c > F_t \quad H_1: \sigma(1) \neq \sigma(2) \neq \sigma(3) \neq \sigma(n) \end{array} \right.$$

لاختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين Hétéroscédasticité
نستعمل هذا الاختبار حيث قيمة فيشر المحسوبة أصغر من قيمة فيشر
الجدولية عند مستوى معنوية 5% ($F_{(3, 19)}=3.13 < F=0.18$) إذن
نقبل H_0 أي هناك ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية¹.

5-2 اختبار Klein:

لاختبار مشكلة التعدد الخطي multicollinéarité والذي يعتمد
على مقارنة قيمة معامل الارتباط المتعدد والذي تحصلنا عليه بالشكل

$$R_c = \sqrt{R^2} = \sqrt{0.9725} = 0.9861 \text{ التالي:}$$

بمعاملات الارتباط البسيط الواردة في مصفوفة الارتباط للمتغيرات
المستقلة التالية:

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/16/16 Time: 02:19
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Covariance Correlation	LPIB	LTCH	LK	LEMP
LPIB	0.367173 1.000000			
LTCH	0.171365 0.505913	0.312479 1.000000		
LK	0.478935 0.978939	0.203965 0.451917	0.651885 1.000000	
LEMP	0.151350 0.912129	0.115406 0.753921	0.193816 0.876625	0.074986 1.000000

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

ومن الجدول نلاحظ أنّ أكبر قيمة لمعاملات الارتباط البسيط R_t هي
0.9789 الموافقة لـ LK.

وبعد اجراء المقارنة نجد أنّ: $R_c=0.9861 > R_t=0.9725$ وبالتالي
عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

وعليه كنتيجة نهائية يمكن القول أنّ النموذج يخلو من المشاكل
القياسية وقابل للتحليل الاقتصادي.

3-3- تحليل النتائج

تشير قيمة معامل التحديد $R^2=0.9725$ إلى القدرة التفسيرية
للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الاستثمار المحلي، العمالة في
الاقتصاد) على شرح التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي قد
تجاوزت 97.25% والباقي 2.75% تشرحه متغيرات أخرى، نلاحظ أنّ
الزيادة في الاستثمار المحلي بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بـ
0.52% وزيادة العمالة في الاقتصاد بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج

المحلي بـ 0.79% .

كما نلاحظ أنّ متغيّر سعر الصرف رغم عدم معنويته له تأثير سلبي على تطور الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أنّ زيادة سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.08%، وهذا يبيّن أنّ تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يؤدي إلى تشجيع التصدير وكبح الاستيراد، فهي الآلية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ هذا لعدم تأثر الصادرات بتغيرات سعر الصرف.

ويرجع السبب هنا إلى ضعف الصادرات خارج المحروقات مما جعل اثر سعر الصرف يكون ضعيفا جدا لأنّ الصادرات من المحروقات ليس لها تنافسية سعرية أي لا تؤثر فيها تغيرات سعر الصرف؛ وإنما أسعار سوق الطاقة هي التي تتحكم في قيمتها، مما يعني أنّ التغيّر الحاصل في الناتج الداخلي الإجمالي يرجع بنسبة كبيرة إلى تقلب أسعار البترول في السوق العالمية، فتخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يرافقه الارتفاع المستهدف في قيمة الصادرات خارج المحروقات نظرا لتفضيل الطلب الداخلي كان على المنتجات الأجنبية المستوردة بمعنى تزايد فاتورة الواردات، هذا بدوره أثر سلبا على قيمة الناتج الإجمالي الداخلي.

ويمكن القول أيضا أنّ سياسة سعر الصرف لوحدها لا تستطيع أنّ تحمل تأثيرا كبيرا على الناتج الداخلي الإجمالي خصوصا والقدرة التنافسية عموما.

الخاتمة

في الأخير وبعد القيام بدراسة تطبيقية لنموذج يوضح أثر سعر الصرف على الناتج الإجمالي الداخلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015 كون أنّ الناتج الإجمالي الداخلي هو أهم مؤشر جزئي للتنافسية الاقتصادية فهو مؤشر نهائي للتنافسية المؤسسات الجزائرية، وتنافسية قطاع النشاط الذي تنشط فيه كما أنّه يجمع كل القيم المضافة في الاقتصاد،

و توصلنا إلى نتيجة نهائية مفادها أنّ أثر تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال أثر تغيرات سعر الصرف على معدلات الناتج المحلي الاجمالي يكون سلبي بمدى محدود خلال فترة الدراسة، كما توصلنا أيضا إلى مجموعة من النتائج الأخرى أهمها:

- يعتبر سعر الصرف أو قيمة العملة واجهة كل اقتصاد، وهذا ما يسمح له بقياس القدرة التنافسية واعتباره كمؤشر جزئي على تنافسية البلد؛
- التحولات والتطورات العالمية تفرض على الجزائر تكييفا وتنوعا سريعا لاقتصادها، فبالنظر إلى ترتيبها التنافسي يتضح جليا أنّ الاقتصاد الجزائري موسوما بقلّة القدرة التنافسية الخارجية، وهذا لضعف هيكله وتركيبته، واعتماده على تصدير منتج واحد واعتباره اقتصاد ريعي بامتياز ومنذ عقود، حيث ووفقا لتقرير التنافسية العالمي لعام 2015 تحتل الجزائر المرتبة 89 عالميا، والمراتب 87 و86 في 2016 و2017 على التوالي؛
- إنّ متغيرات نموذج الدراسة من سعر الصرف، العمالة والاستثمار المحلي في مجملها تفسّر وتشرح الناتج المحلي بنسبة 97.60%؛

- أثبتت الدراسة التحليلية والقياسية وجود علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين سعر الصرف الدينار الجزائري والنمو الاقتصادي؛ حيث أن المتغير سعر الصرف غير معنوي عند مستوى 5% ويؤثر سلبا عليه، ذلك أن الناتج المحلي مرتبط بتغيرات أسعار البترول.
- تخفيض العملة الوطنية لم يشجع الصادرات لعدم وجود تنوع في هيكلها، وهو عكس المتوقع نظريا.
- لم تستطع سياسة الصرف التي انتهجتها السلطات أن تحفز المنتجات المحلية للتصدير، وتحويل الطلب الداخلي نحو المنتجات المحلية كبديل للمنتجات الأجنبية، وبقي حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات دون مستوى التطلعات.

التوصيات

- استنادا للنتائج السابق ذكرها وفي إطار جعل سعر الصرف يؤثر على أداء نمو الاقتصاد الجزائري نذكر أهم التوصيات التي نراها ضرورية لتدارك النقائص وتعزيز الايجابيات المسجلة:
- ضرورة الارتقاء بأداء الجهاز الإنتاجي والمناخ الاستثماري الجزائري إلى المستوى الذي يجعله مصدرا للتأثير على مؤشرات أداء الاقتصاد وعلى رأسها النمو الاقتصادي، والخروج من حلقة الاقتصاد ألريعي؛
- يجب الأخذ بسياسة أسعار الصرف التي تناسب ظروف الدولة وتحافظ على استقرار التوازنات الكلية؛
- يجب منع التغيرات الكبيرة في سعر الصرف حتى لا تحدث آثار سلبية على التجارة الخارجية؛
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية لأنه لا تنافسية لأي بلد دون تنافسية مؤسساته الاقتصادية؛

- تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير خارج المحروقات؛
- محاولة التحكم في المعلومة الاقتصادية من خلال إنشاء قاعدة بيانات رقمية حديثة وصحيحة تتوفر على كافة المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الوطني لتسهيل دراسة التحديات المستقبلية بشكل أدق؛
- إنشاء وحدة للتنافسية تختص بدراسة تنافسية الدولة وتراقب أداءها بشكل دقيق من خلال تحديد نقاط الضعف وإيجاد عوامل تعزز من نقاط القوة؛
- ضرورة الاعتماد على الوسائل الإحصائية، والنماذج الاقتصادية القياسية في بناء وتحليل السياسات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية:

- 1- العباس بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف"، المعهد العربي للتخطيط سلسلة تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد 23، 2003، ص12.
- 2- حميدات محمود، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2005، ص75
- 3- لطرش الطاهر، "تقنية البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 4- رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 46.

- 5- زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 44.
- 6- سعود جايد مشكور العامري، " المالية الدولية: نظرية وتطبيق" دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008 ص 156-157.
- 7- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، "التمويل الدولي" دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2008 م. ص. 99.
- 8- زيرارسمية، بشير الزعبي، طالب عوض، "اثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري"، مجلة دراسات العلوم الادارية، الأردن، المجلد 36، العدد 2، 2009.
- 9- معهد الدراسات المصرفية، "أسعار صرف العملات"، اضاءات مالية ومصرفية، العدد الثاني عشر، الكويت، يوليو 2011.

المراجع باللغة الأجنبية

- 10- Berger Pierre, " la monnaie et ses mécanismes", edition bouchene, Alger, 1993,p 73.
- 11- Larbi Dohni ; Canol Hainaut, « les taux de change » éditions de Boeck. université Bruxelles. Belgique,2004 p16.
- 12- Azin Eftikhari, « Régimes de change (déclarés) et régimes de change (effectifs) », centre d'études en Macroéconomie et Finance Internationale CEMAFI, Université de Nice-Sophia Antipolis, 08/2006, p11.
- 13- Peyrerd Josette, " risque de change", librairie vuibert – paris- 1986,p 70
- 14- Mandher cherif, "les taux de change", revue les essentiels de la banque, juin 2002, p87
- 15- Serge d'Agostino,Marc Montoussé,Alain Chaffel,Jean-Marc Huart, " 100 fiches pour comprendre la mondialisation", Edition Bréal,2006,p 172.

- 16- Collins S.M, **On becoming more Flexible: Exchange Rate Régimes in Latin America and the Caribbean**", Journal of Development Economics, Vol 51/1996. , p; 132
- 17- Lahreche-Revil, "**Taux de change réel et croissance: perspectives pour une zone euro en Méditerrané**", revue d'économie financier, n° 52,1999, Mars, p32.
- 18- Mandher cherif, "**les taux de change**", revue les essentiels de la banque, juin 2002.
- 19- Charles Van MARREWIJK, "**Basic Exchange Rate Theories**", Discussion Paper, centre for international economic studies, imf, February 2005 p.11.

الملاحق

نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

Dependent Variable: LOG(PIB)
Method: Least Squares
Date: 04/13/16 Time: 00:55
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TCH)	-0.088680	0.077715	-1.141090	0.2661
LOG(K)	0.525920	0.073464	7.158911	0.0000
LOG(EMP)	0.795512	0.294116	2.704756	0.0129
C	-3.916343	2.132332	-1.836648	0.0798
R-squared	0.972526	Mean dependent var		4.445510
Adjusted R-squared	0.968780	S.D. dependent var		0.617948
S.E. of regression	0.109187	Akaike info criterion		-1.450867
Sum squared resid	0.262281	Schwarz criterion		-1.257314
Log likelihood	22.86127	Hannan-Quinn criter.		-1.395131
F-statistic	259.5856	Durbin-Watson stat		1.394275
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews 9